مسارات موازية

أتيش ريكس غوش يقدم لمحة عن **كريستين فوربس** التي تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات

إن تخليص الأطفال من الديدان يبدو اهتماما غير محتمل للاقتصادية كريستين فوربس التي قضت معظم حياتها المهنية تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات. لكن الأستاذة بكلية سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ما انفكت تبدي استعدادها لأن تخطو مسارات غير محتملة كذلك.

وتركز فوربس، وهي أيضا يضا عضو خارجي في لجنة السياسة النقدية في انجلترا، على قضايا دولية مثل العدوى المالية—بمعنى كيف تمتد المشاكل الاقتصادية من بلد إلى آخر—والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود، والقيود على رأس المال، وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية في أحد البلدان على البلدان الأخرى.

ولكن عندما عرض الزملاء عليها أدلة تفيد بأن إحدى الوسائل الفعالة من حيث التكلفة لإبقاء الأطفال في الاقتصادات النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية، ساعدت في إنشاء جمعية خيرية هدفها تخليص الأطفال من الديدان.

ولا تزال البحوث الأكاديمية وصنع السياسات تستحوذ على معظم وقت فوربس، سواء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أو البنك الدولي أو بنك إنجلترا أو وزارة الخزانة الأمريكية، من بين أماكن أخرى.

ومع ذلك، فإن مسارها لم يكن مقدرا سلفا—فقد لعب الحظ أو الصدفة دورا حاسما في أكثر من مرة. فأثناء نشأتها في كونكورد، نيو هامبشاير، نما لديها شغف بالهواء الطلق، وتلقت دراستها الثانوية في مدرسة عامة. وعلى الرغم من أنها لم تكن مدرسة متدنية الأداء (حوالي نصف الفصل يلتحقون بكليات)، فإن معظم زملائها وضعوا أنظارهم على جامعة نيو هامبشاير. وانتابت مستشاري فوربس الدهشة عندما تطلعت إلى الالتحاق بكليات أكثر عراقة مثل أمهرست أو وليامز. ولكن في مثال مبكر على تشكيل مسارها الخاص، فقد التحقت فوربس بالفعل بكلية وليامز.

ثروة من الخيارات

وفي كلية وليامز، واجهت فوربس ثروة من الخيارات وانتهى بها الأمر بالمشاركة في دورات في الفيزياء الفلكية والدين وعلم النفس—والاقتصاد. وتعزو لأستاذها لمادة الاقتصاد ١٠١ مورتون («مارتي») شابيرو (رئيس كلية وليامز لاحقا) إثارة شغفها بالمادة—في الغالب من خلال تطبيق المفاهيم الاقتصادية الأساسية على الحياة اليومية. فقد تحدث عن تناقص المنفعة الحدية للإسراف في شرب الجعة وبلوغها مستوى سالب في نهاية المطاف (وهو مثال ليس دون صلة بحرم الجامعات). ورغم ذلك، فقد ترددت بين الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية (متمتعة بالتفاعل بين الموضوعات)، ولكنها في النهاية تخصصت في الاقتصاد وتخرجت بامتياز مع مرتبة الشرف.

وبعد التخرج، فكرت فوربس فيما ستفعله بعد ذلك—وتأرجحت ما بين القانون والسير على خطى والدها لتصبح طبيبة، ولكن انتهى بها المطاف في برنامج الصيرفة الاستثمارية لمؤسسة مورغان ستانلي. وعلى الرغم من أنها تعلمت عن الأسواق (معرفة سوف تكون مفيدة لاحقا في أبحاثها الاقتصادية)، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الصيرفة الاستثمارية ليست مقدرة لها. وبعد ذلك كانت على موعد مع الحظ عندما وضعها ريتشارد سابوت، أحد أساتذتها في كلية وليامز، على اتصال مع نانسي بيردسال، التي كانت تعكف على الانتهاء من دراسة للبنك الدولي في عام ١٩٩٣ حول كيف حققت الأمم في شرق آسيا النجاح الاقتصادي وكانت تبحث عن باحث للمساعدة في تطبيق رؤاها على أمريكا اللاتينية.

وعليه، ذهبت فوربس للبنك الدولي لمدة عام وتذوقت للمرة الأولى البحوث الموجهة نحو السياسات. وكان العمل مع بيردسال وسابوت

ملهما لفوربس لتمتهن الاقتصاد مثلهما وجعلها تدرك أنها تحتاج إلى درجة الدكتوراه في سبيل ذلك وللتأثير في العالم مثلما فعلا.

وفي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كانت وجهة نظر فوربس بالتالي ليست مثل معظم الطلاب المتخرجين، والذين يميلون إلى أن تأسرهم النماذج والنظريات في حد ذاتها وليس تطبيقها على مشاكل العالم الحقيقي. وكان هذا المنظور هو الذي أكسب فوربس احتراما عندما نُشرت دراستها حول تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو في المجلة الاقتصادية الأمريكية *(American Economic Review)* في عام ٢٠٠٠. وكانت الدراسة جزءا من تكليف لدورة جيري أ. هوسمان للاقتصاد القياسي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين، كان عدم المساواة في الدخل بالكاد موضوعا ساخنا. لكن بيردسال وسابوت وجدا أن عدم المساواة في الدخل كان ضارا للنمو، وحققت هذه النتيجة انطباعا قويا، على الأقل في دوائر السياسات. وأعادت فوربس النظر في المسألة، باستخدام بيانات أحدث وتقنيات أكثر تطورا (وُضعت مؤخرا)، ووجدت أن الإشارة قد انقلبت! ففي حالة المقارنة بين البلدان، فإن عدم المساواة في الدخل ضار بالنمو، ولكن بالنظر داخل البلد المعني، وجدت أنه ثمة ارتباط موجب بين النمو وتزايد عدم المساواة.

وبالإضافة إلى نشر دراستها في مجلة متميزة، فإن التجربة علّمت فوربس أهمية العمل التحليلي الدقيق في استنتاجات السياسات. ولعل أشهر ما عُرفت به فوربس هو عملها حول العدوى المالية. وهذا موضوع فارق في حياتها العملية. فقد كانت تكتب في أعقاب الأزمات المالية في البلدان الآسيوية وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة عندما بدت «العدوى» متفشية.

وقد حللت أوراقها البحثية المقصود من العدوى، وهو مصطلح يُستَخدم حتى الآن بصورة فضفاضة جدا، وبالتالي ساعدت على توضيح متى تحدث وأسبابها. وكما أشار ذات مرة روبرتو ريغوبون، وهو مؤلف مشارك وأستاذ زميل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، "كريستين هي واحدة من رواد التحليل التجريبي للعدوى. وأوراقها البحثية هي أعمال بارعة لأي شخص مهتم بقياس أهميتها ووجودها ومداها.؟ أما ستاين كلاسنس، مستشار أقدم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي)، والذي أجرى أيضا بحوثا مع فوربس حول هذا الموضوع، فيقول: «إنها تضع معيارا أكاديميا عاليا جدا، ولكنها تضع ملاءمة العمل للسياسات دائما في الاعتبار، وتحفز الآخرين من خلال الإشارة إلى الفجوات الكبيرة في فهمنا. كما أنها تعرض رؤاها بطريقة سهلة ويمكن استيعابها».

وفي ورقة أخرى يُستشهد بها كثيرا، نظرت فوربس في تأثير فرض قيود رأس المال، وذهبت إلى أبعد من التحليلات التقليدية لآثارها الاقتصادية الكلية لتدرس كيف أثرت القيود على فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وهو أمر تجاهله من قبل الأكاديميون وصناع القرار على حد سواء.

وقد أكسب هذا التحليل فوربس سمعة مستحقة في مجال البحوث الأكاديمية الموجهة نحو السياسات. ولكن لا يخلو التركيز الضيق بشكل مفرط على العمل التحليلي لأغراض السياسات من المخاطر—وخاصة مخاطر سوء التفسير من جانب الآخرين. وعلى سبيل المثال، غالبا ما تؤخذ نتائج فوربس بشأن تأثير قيود رأس المال على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها تعني أن الحكومات ينبغي أن تتجنب القيود على تدفقات رأس المال الوافدة بسبب العبء على الشركات الأصغر مقارنة بتلك الأكبر حجما. وقد يكون ذلك صحيحا، ولكن اتخاذ تدابير احترازية هو بديل السياسات الرئيسي لبلد يواجه طفرة ائتمانية تغذيها تدفقات رأس المال الوافدة. ومن المرجح أن يكون لمثل هذه التدابير تأثير أكبر كبر غير متناسب حتى على المشاريع الصغيرة، والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على التمويل المصرفي مقارنة بالشركات الأكبر.

وبالمثل، لا ينبغي تفسير ورقة فوربس البحثية حول عدم المساواة في الدخل والنمو على أنها تعني أن عدم المساواة مفيد للنمو. فالأبحاث اللاحقة تشير إلى اعتماد النتائج على العينة المختارة، كما أن التقديرات المُعتَمدة فقط على كيف تطورت المتغيرات عبر الزمن، وهي التقنية التي استخدمتها فوربس، عادة ما لا ترصد سوى علاقة ارتباط موجب قصيرة المدى بين عدم المساواة والنمو. ويتم تحديد التأثير السلبي من خلال تحليل كيف يتغير أحد المتغيرات سواء على مر الزمن أو عبر البلدان.

مكالمة مازحة؟

وفوربس التي أمضت جزءا كبيرا من حياتها المهنية في الدوائر الرسمية تدرك جيدا التفاصيل الدقيقة لتطبيق البحث الأكاديمي لاستخلاص استنتاجات على مستوى السياسات. فبعد المدة التي قضتها في البنك الدولي، جاءت فرصة فوربس التالية للمشاركة مباشرة في أعمال السياسات عندما عادت من الركض ذات مرة في عام ٢٠٠١ لتجد رسالة على المجيب الآلي من شخص يُدعَى جون تايلور. وكان يدعوها إلى وزارة الخزانة في واشنطن العاصمة للتحدث. في البداية اعتقدت أنها مزحة. لكن بالطبع عرفت من هو تايلور، الأستاذ في جامعة ستانفورد الذي عُين للتو وكيلا لوزارة الخزانة للشؤون الدولية في إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة. ولكن لماذا يريد التحدث إليها؟ وكادت تمحي الرسالة.

وفي النهاية، ردت مكالمة تايلور الهاتفية، واتضح أنه أراد منها أن تنشئ شعبة جديدة بوزارة الخزانة لمراقبة مدى التعرض للمخاطر في جميع أنحاء العالم في أعقاب الأزمتين الآسيوية والروسية. ولم تكن فوربس قد حسمت أمرها بعد. فمنذ أيامها في البنك الدولي، شعرت بقوة جذب العالم الأكاديمي وعالم السياسات واعتقدت أن الاثنين لم يتفاعلا بما يكفي. ولكن كأستاذ مساعد طموح في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كانت أولويتها هو النشر في كبريات المجلات الأكاديمية—وليس التسكع في أروقة السلطة في واشنطن.

ولذا رفضت العرض مرتين، إلى أن هاتفها الراحل روديغر دورنبوش، مستشارها السابق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا واقتصادي دولي بارز صنع اسمه في كل من الدوائر الأكاديمية ودوائر السياسات، لتوجيه اللوم إليها. ورفض أن يغلق الهاتف حتى بدأت في حزم حقيبتها. وقال لها إن ؟هذا هو سبب قيامنا بالأبحاث الأكاديمية ... للتأثير على السياسات والعالم. إنك بحاجة للذهاب والقيام بذلك».

بيانات العالم الحقيقي

وعليه، عادت فوربس إلى واشنطن في عام ٢٠٠١. وحسب قولها كانت «تجربة رائعة في محاولة تطبيق البحوث الأكاديمية على العالم الحقيقي باستخدام بيانات العالم الحقيقي، حيث لا تقول للجميع إن العدوى سوف تحدث بعد تسعة أشهر من وقوعها. يجب عليك بالفعل القيام بذلك مسبقا. ويقدم ذلك مجموعة جديدة كاملة من القضايا المتمثلة في كيف يمكننا اتخاذ ما نكتب عنه ونجعله قابلا للتطبيق في الوقت الحقيقي». غير أن الوقت الذي أمضته في وزارة الخزانة جذب فوربس أيضا إلى طائفة من القضايا الأخرى التي لم تفكر فيها من قبل قط. وإحدى هذه القضايا هي العمل على حساب تحديات الألفية

الأمريكي—وهو برنامج يساعد على جعل المساعدات الخارجية الأمريكية أكثر فعالية من خلال وضع معايير لتحديد أي البلدان ستكون مؤهلة.

ولدى عودتها مرة أخرى إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في العام التالي، بدأت فوربس في كتابة أوراق أكاديمية عن بعض القضايا التي واجهتها في سياق السياسات، بما في ذلك العدوى المالية، حتى رن الهاتف مرة أخرى. هذه المرة كانت دعوة للانضمام إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة. وهناك عملت فوربس في العديد من المواضيع الساخنة في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك التلاعب المحتمل بالعملات من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين والضرائب الدولية.

وبالنسبة لقضية كانت آنذاك في العناوين الرئيسية—وهي المبالغ المالية الضخمة التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بالخارج لتفادي ضرائب الشركات العالية، استطاعت فوربس مرة أخرى تسخير مهاراتها التحليلية لفضح زيف الأساطير الشعبية. وعادة ما كانت تشكو هذه الشركات من أنها غير قادرة على تمويل الاستثمار في الولايات المتحدة لأن تكلفة إعادة هذه الأموال ستكون كبيرة. وكانت الدلالة الطبيعية هي أنه ينبغي أن تحصل على إعفاء ضريبي لمرة واحدة بحد أدنى للمساعدة في حفز الاستثمار في الولايات المتحدة.

ولم يبدو ذلك صحيحا بالنسبة لفوربس وزملائها في المجلس الاقتصادي—ولكن لم يكن لديهم أي وسيلة لدحض هذا الادعاء بدون شواهد قوية. وكانت حجة الشركات مقنعة فيما يبدو، ولكن البحث الذي أجرته فوربس لاحقا أبطل هذه الحجة، حيث أظهر أنه عند قيام الشركات بإعادة توطين الأموال، فإنها عادة ما تستخدمها في دفع أرباح الأسهم وليس الاستثمار في مصانع مادية أو توظيف المزيد من العمال.

عقل متفتح

وقد أصبح هذا التفاعل بين العمل الأكاديمي والسياسات—الأبحاث التي تستنير بها قرارات السياسات وأسئلة السياسات المُلهِمة للبحوث—سمة مميزة لأعمال فوربس. غير أنها، خلافا للكثيرين، مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة. فعملها المبكر حول قيود رأس المال، على سبيل المثال، كان يميل إلى التأكيد على تكاليفها. ولكن الدراسات الحديثة حول دور قيود رأس المال في التخفيف من مخاطر الاستقرار المالي وتنامي الوعي بأنه في الاقتصادات المفتوحة ماليا ثمة فرق عملي طفيف بين التدابير الاحترازية وقيود رأس المال أقنعت فوربس بقدرتها على دعم المرونة المالية.

وتأتي نصيحتها للباحث الشاب على نفس المنوال إلى حد كبير: اختر الموضوعات المهمة والتي تهتم بها؛ اسأل نفسك لماذا تفعل هذا العمل؛ كن فضوليا فكريا؛ استكشف كل زوايا القضية؛ ثم ابن استنتاجاتك على أسس تحليلية متينة.

ولن تناقش فوربس قضايا السياسات الحالية نظرا لعضويتها في لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا، رغم أنها أعلنت مؤخرا أنها عائدة إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأنه لا يمكنها أن تسعى لفترة أخرى في اللجنة. ولكن اتساقا مع موضوعها الذي مؤداه أن قرارات السياسات ينبغي أن تستند إلى أدلة تجريبية راسخة، فإنها منزعجة بشكل واضح من الموقف المضاد للخبراء والنخبة والذي يرى أن الحقائق لا تهم، وهو موقف يبدو أنه قد تسلل إلى الخطاب الشعبي. ومن خلال أبحاثها، تواصل محاولة تفسير الحقائق الاقتصادية الأساسية—للجمهور وصناع القرار على حد السواء—على أمل التأثير بشكل إيجابي على كيفية اتخاذ القرارات المهمة. وفي الوقت نفسه، فإنها تحث الأكاديميين على قضاء المزيد من الوقت في الحديث إلى الناس خارج أبراجهم العاجية: «نحن جميعا—صناع سياسات وأكاديميون —في حاجة حقا للخروج والتحدث للشركات ورجل الشارع، والتحدث إلى الناس وفهم شواغلهم بشكل أفضل ومعرفة فيما يفكرون».

وقد خصصت فوربس جزءا كبيرا من حياتها المهنية للاقتصاد الدولي—حتى أنها تزوجت في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، حيث وُضِع تصور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٤٤ (وإن كانت تسارع إلى التوضيح بأنها اختارت الفندق لموقعه الجيد وليس لما يرتبط به في الأذهان تاريخيا). وعليه لا غرابة في أنها تشعر بالقلق إزاء رد الفعل الحالي ضد العولمة. وترى أن جزءا من المشكلة هو عدم قدرة الاقتصاديين على التواصل مع الجمهور بطرق مفهومة وقابلة للتطبيق على حياة الناس.

غير أنها مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة

وبينما ينبع بعض الشعور المناهض للعولمة من شواغل بشأن التفاوت الحاد في الدخل والثروة، فإنها ترى أيضا ضرورة عدم المبالغة في تأثير العولمة على عدم المساواة. ففي المملكة المتحدة، تُلاحظ أن عدم المساواة في الدخل قد انخفض في السنوات الأخيرة، أو على الأقل لم يزد، لأن الأجور في الشرائح الأدنى زادت بمعدل أسرع من بعض الشرائح الأعلى. ومع ذلك، يسود بين الكثيرين إحباط شديد وخوف من التغيير—تجلى في نهاية المطاف في تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ويجب على الاقتصاديين، والأكاديميين منهم وصناع القرار، أن يفهموا بشكل أفضل وشرح أفضل كيف يمكن للعولمة أن تفيد الجميع.

تخليص الأطفال من الديدان

وبقدر ما تنطوي البحوث الأكاديمية على رقي، فإنها تؤثر في بعض الأحيان على الجوانب الشخصية، وهو السبب الذي جعل فوربس تشارك في مشروع التخلص من الديدان. فهو مثال يوضح كيف طبقت مهاراتها على نطاق واسع، آخذة العديد من المسارات المختلفة، وغير المتوقعة في بعض الأحيان، ولكنها مجزية في كثير من الأحيان.

وقبل بضع سنوات، وجد البحث الأكاديمي الذي أعده الأستاذان الزميلان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ريتشل غلينرستر وإستر دوفلو، جنبا إلى جنب مع مايكل كريمر من جامعة هارفارد، أن إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لضمان بقاء الأطفال في البلدان النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية التي غالبا ما تجعل وضعهم الصحي يمنعهم من للذهاب إلى المدرسة. ودفعتهم نتائج البحث إلى تأسيس جمعية خيرية مخصصة لتخليص الأطفال في الاقتصادات النامية من الديدان، وتطوعت فوربس بخبرتها في كلية إدارة الأعمال للمساعدة في إنشاء المنظمة.

وتقول فوربس، الأم الفخورة بأبنائها الثلاثة، بحماس ؟إنه لأمر مدهش ... كيف تستطيع قوة البحوث الاقتصادية الجيدة أن تجمع مبالغ ضخمة من المال في صورة تبرعات. فقط نعطي الأطفال حبة واحدة في السنة فتخلصهم من الديدان، وبالتالي يمكنهم التعلم أكثر. فلا يصيبهم الكسل كما كان سابقا ويحصلون على المزيد من المعادن من الغذاء ويصبحون أكثر صحة. إذن—فالأمر سهل جدا وبالغ الفعالية. وحتى الآن، تم تخليص حوالي ٢٥ إلى ٣٠ مليون طفل من الديدان، وكل ذلك بفضل البحوث الأكاديمية الجيدة!» ■

أتيش ريكس غوش هو مؤرخ في صندوق النقد الدولي.